

تحليل وقياس العلاقة بين الإيرادات النفطية والقاعدة النقدية

دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2000-2022 م

حامد علي احمد بن خليل

كلية التجارة – جامعة الزيتونة

ndearhamed50@gmail.com

تاريخ الاستلام 2024/04/19

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة الى دراسة العلاقة بين الإيرادات النفطية والقاعدة النقدية وتحليل تطورات إيرادات النفط والقاعدة النقدية في الاقتصاد الليبي خلال الفترة من 2000 حتى 2022م ولهذا تم تقدير الانحدار الذاتي بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (Autoregressive Distributed Lag ARDL) والنتائج الرئيسية لهذه الورقة هي: -

وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، مما يعني أن كلاً من الإيرادات النفطية والقاعدة النقدية يتحركان مع بعضهما عبر الزمن.

كما تشير نتائج اختبار تصحيح الخطأ غير المقيد UECM الى ان حد تصحيح الخطأ سالباً ومعنوياً عند جميع مستويات المعنوية المعتبرة إحصائياً وهو ما يفي بالشرط الأساس في النموذج لتصوير ديناميكيات الأجل القصير فقد بلغت قيمة معلمة تصحيح الخطأ $\text{CoinEq}(-1)$ ما قيمته (-0.023264) وهو ما يعني ان تقريبا 23% من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في وحدة الزمن سنة بالنسبة لهذه الدراسة اعتباراً لاعتمادنا السلاسل الزمنية السنوية ، وهو ما يعني

تحليل وقياس العلاقة بين الإيرادات النفطية والقاعدة النقدية دراسة تطبيقية على(111-77)

ان العودة الى التوازن ممكنة في ظرف ربع عام تقريبا، واعتبارا لمعنوية المتغير المستقل فهذا يدل على قوة إمكانية الاستفادة من هذا النموذج في تقدير العلاقة قصيرة الأجل بين المتغير التابع والمتغير المستقل.

الكلمات المفتاحية: الإيرادات النفطية، القاعدة النقدية، التكامل المشترك.

مقدمة

تمثل إيرادات النفط في الاقتصاد الليبي نسبة كبيرة من الإيرادات العامة. وبما أن هذه الإيرادات عادة ما تكون مقومة بالعملة الأجنبية، فإن الحكومة تعتمد على البنك المركزي لتحويل هذه العملة إلى عملتها الخاصة من أجل تمويل نفقاتها. وتشكل إيرادات الميزانية من المصادر التقليدية نسبة ضئيلة جداً من إجمالي الإيرادات النفطية، وهذا هو النمط الذي تتبعه معظم الدول الغنية بالنفط من حيث انهيار المصادر التقليدية للإيرادات.

كذلك يؤدي تزايد العجز المالي إلى استمرار مصرف ليبيا المركزي في إصدار النقود والأوراق للتداول لقاء الأصول الأجنبية التي لعبت دوراً مركزياً في الإصدار النقدي، حيث شكل ذلك الإصدار النقدي تغطية مستمرة للزيادة السنوية في النفقات العامة، والذي تدفق على شكل نقود وأوراق متداولة لدى الأفراد والمؤسسات مما زاد من حجم الأساس النقدي. ونظراً لأهمية القاعدة النقدية كمؤشر للسياسة النقدية، ودورها في الاقتصاد القومي لكل بلد والمتمثل في ارتباطها الوثيق بالنظام النقدي، وتعرض هذه القاعدة للتوسع أو الانكماش، وهذه التقلبات في كمية النقد لها آثار عديدة انكماشية وتوسعية على توزيع الدخل والثروات ومستوى النشاط الاقتصادي. وبالتالي يصبح هدف السياسة النقدية هو تحديد كمية النقود التي تحقق مستوى معين من التوازن الاقتصادي، الذي يتلاءم مع ظروف النشاط الاقتصادي، وحيث أن المصرف المركزي هو الجهة

تحليل وقياس العلاقة بين الإيرادات النفطية والقاعدة النقدية دراسة تطبيقية على(77-111)

الوحيدة التي تتولى عملية إصدار العملة وإدارة عرض النقود، وكذلك هو المشرف على عملية خلق الودائع المصرفية.

أولاً: مشكلة الدراسة

أن حجم الإيرادات النفطية كبير مقارنة بمصادر الإيرادات الأخرى ولا يمكن للسوق النقدية أو المؤسسات الأخرى القدرة على إدارة عملية تبادل هذه العملة بالعملة المحلية لذلك تلجأ الحكومة إلى البنك المركزي ليقوم كصيرفي في عملية التبادل هذه والتي من أهم آثارها هي زيادة عرض النقد لأن عملية بيع العملة المحلية عادة

ما تكون أكبر من عملية الشراء مما يؤدي ذلك إلى تراكم العملة في التداول (عرض النقد في مفهومه الضيق)

بشكل مستمر وقدره السلطة النقدية على تحجيم آثاره تكون محدودة جداً. فما هي العلاقة بين

الإيرادات النفطية والقاعدة النقدية؟

ثانياً: أهمية الدراسة وأهدافها

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها محاولة لإثراء الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بالموضوع كما أنها محاولة لإثارة العديد من النقاط والتساؤلات أمام الباحثين للبحث والدراسة كما يمكن الاستفادة من نتائجها في رسم العديد من السياسات الاقتصادية ذات العلاقة، ومن هذا المنطلق استهدفت الدراسة ما يلي: -

1- دراسة وتحليل تطورات إيرادات النفط والقاعدة النقدية في الاقتصاد الليبي.

2- دراسة العلاقة بين الإيرادات النفطية والقاعدة النقدية في الاقتصاد الليبي.

ثالثاً: فرضيات الدراسة

يمكن صياغة فرضية البحث بأن هنالك علاقة طردية بين الإيرادات النفطية ومعدل نمو القاعدة النقدية.

رابعاً: منهجية الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في جمع وتصنيف وتبويب البيانات ووصف المتغيرات وتحليل المؤشرات ذات العلاقة بالموضوع، وعلى منهج التحليل الكمي (القياسي) في تقدير العلاقة بين الإيرادات النفطية والقاعدة النقدية.

تقسيمات الدراسة

بالإضافة إلى المبحث التمهيدي الذي يحوي المشكلة البحثية وأهداف الدراسة وأهميتها وفرضياتها والمنهج الذي اتبع في التحليل ستشتمل هذه الدراسة على ثلاثة مباحث خصص الأول منها لاستعراض الأدبيات المتعلقة بالموضوع، بينما سيفرد الثاني لاستعراض التطورات التي حدثت على الإيرادات النفطية والقاعدة النقدية في الاقتصاد الليبي وتحليلها خلال الفترة قيد البحث بينما سيخصص الثالث لقياس العلاقة بين الإيرادات النفطية والقاعدة النقدية في حين سيفرد الرابع لاستعراض النتائج والتوصيات التي تم التوصل إليها.

الدراسات السابقة

- دراسة صبر وسعيد (2020) بعنوان قياس وتحليل مساهمة الإيرادات النفطية وغير النفطية في نمو الاقتصاد العراقي للمدة (2017 – 2003) .

هدف هذه الدراسة الى معرفة طبيعة الاقتصاد العراقي من خلال دراسة وتحليل واقع الإيرادات النفطية والغير نفطية ومدى تأثيرهما على النمو الاقتصادي، وذلك من خلال نموذج قياسي

تحليل وقياس العلاقة بين الإيرادات النفطية والقاعدة النقدية دراسة تطبيقية على(111-77)

وتحليل تأثير تلك المتغيرات على الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر رئيسي للنمو الاقتصادي. وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة ايجابية بين الايراد النفطي والغير نفطي والنمو الاقتصادي، كما اظهرت الدراسة بان تأثير الايرادات النفطية اعلى بكثير من الايرادات غير النفطية ما يدل على كون الاقتصاد العراقي اقتصاداً ريعياً وبدرجة كبيرة في الفترة التي تشملها الدراسة الحالية.

- دراسة الجيباني والتركاوي (2022)، بعنوان العلاقة السببية بين الإيرادات والنفقات الحكومية في ليبيا (دراسة تحليلية قياسية للفترة 1990-2020).

هدفت الدراسة إلى قياس وتحليل العلاقة السببية بين الإيرادات والنفقات الحكومية بالميزانية العامة في ليبيا خلال الفترة الممتدة من عام 1990 حتى 2020، استخدمت الدراسة منهجية متجه الانحدار الذاتي، وسببية جرانجر في الأجل القصير. كما هدفت الدراسة إلى اختبار دوال الاستجابة الدفعية ومكونات التباين للتنبؤ بأثر الصدمات العشوائية على متغيري الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها ان هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الإيرادات الحكومية والنفقات الحكومية بما يتوافق مع فرضية "التزامن المالي" في الفكر الاقتصادي.

- دراسة البشتي (2024)، بعنوان قياس وتحليل أثر الايرادات النفطية والإيرادات غير النفطية على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة 1990-2022م

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة بين الإيرادات النفطية والإيرادات غير النفطية وبين النمو الاقتصادي للفترة (1990-2022). من خلال نموذج قياسي باستخدام التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ لبرنامج E-views، وتوصلت الدراسة إلى أنه لا توجد علاقة سببية بين الضرائب غير النفطية وبين الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر أساسي للنمو الاقتصادي. وأن معامل الارتباط

تحليل وقياس العلاقة بين الإيرادات النفطية والقاعدة النقدية دراسة تطبيقية على(111-77)

بينهما ضعيف خلال فترة الدراسة، بينما توجد علاقة تكامل مشترك قصير وطويل الأمد بين الإيرادات النفطية بين النمو الاقتصادي في ليبيا خلال فترة الدراسة. وأن معامل تصحيح الخطأ بين الزمن القصير والزمن الطويل معنوي ويساوي 10.98- % .

أولاً: - الجانب النظري للإيرادات النفطية والقاعدة النقدية

الإيرادات النفطية والعوامل المؤثرة فيها:

1- مفهوم الإيرادات النفطية: الإيرادات النفطية أو البترولية هي الإيرادات المالية التي تجنيها الدول التي تنتج وتصدر النفط والغاز الطبيعي، ويتناسب حجم الإيرادات النفطية طردياً مع الزيادة أو النقصان في الإيرادات النفطية (سليمان 2016-53).

ويمكن تعريف الإيرادات النفطية بأنها الدخل المالي الذي تحصل عليه الدول التي تنتج وتصدر النفط (النفط الخام ومشتقاته) كجزء من القيمة الحقيقية لهذا المورد القابل للنضوب الذي يملكه المجتمع. وتحصل الحكومات التي تمتلك موارد نفطية على إيرادات حكومية أكثر من تلك التي لا تمتلك موارد نفطية، وتزداد الإيرادات النفطية عندما ترتفع أسعار النفط، مما يؤثر إيجاباً على الدول المصدرة للنفط (1- aljebory, et al, 2021) تمثل إيرادات النفط حصة كبيرة من الاقتصاد النفطي، خاصة في البلدان الغنية بالنفط. ويرجع ذلك إلى أن البلدان الغنية بالنفط تعتمد اعتماداً كبيراً على إيرادات النفط، فهي بلدان منتجة بمفردها وتشكل إيرادات النفط العمود الفقري لتنميتها الاقتصادية ومصدراً مهماً من مصادر ناتجها القومي الإجمالي. وعموماً، يمكن القول أن لإيرادات النفط آثاراً إيجابية وسلبية على حد سواء، وتنبع هذه الآثار من مستوى إدارة إيرادات النفط. فإذا كانت الإدارة ناجحة وكانت هناك خطة استراتيجية وطنية واستشرافية فإن

تحليل وقياس العلاقة بين الإيرادات النفطية والقاعدة النقدية دراسة تطبيقية على(111-77)

الآثار تكون إيجابية، أما إذا كانت الإدارة محدودة ولا توجد إدارة بعيدة المدى لإيرادات النفط فإن الآثار تكون سلبية (أحمد ومحمد 2022-307).

2- العوامل المؤثرة على حجم الإيرادات النفطية: هناك عدة عوامل تؤثر على الإيرادات النفطية،

بعضها مباشر وبعضها غير مباشر. ويعتمد حجم ونوع التأثير على نوع العلاقة، كأن تكون علاقة عكسية أو مباشرة، ويمكن التعبير عن هذه العوامل على النحو التالي (حميد و خليل 2018-278):

أ- سعر النفط: يرتبط سعر النفط بعلاقة طردية قوية ولها تأثير مباشر على حجم الإيرادات النفطية.

ب- الطاقة الإنتاجية والتصديرية: تأثيرها غير مباشر ولها علاقة مباشرة قوية بحجم الإيرادات النفطية.

ج - التضخم: يرتبط تأثيره ارتباطاً عكسياً قوياً وله تأثير مباشر على حجم الإيرادات النفطية.

د- سعر الصرف: يرتبط سعر الصرف بعلاقة طردية قوية وله تأثير غير مباشر على حجم الإيرادات النفطية.

هـ- النشاط الاقتصادي: العلاقة بين النشاط الاقتصادي والإيرادات النفطية طردية قوية وغير مباشرة.

3- تعريف القاعدة النقدية: - القاعدة النقدية B : تدعى كذلك "الأساس النقدي" وتتصف

بالسيولة التامة وتشمل القاعدة النقدية على النقدية المتداولة خارج الجهاز المصرفي والتي تتكون من النقود الورقية الإلزامية التي يختص البنك المركزي بإصدارها، والنقود المساعدة المعدنية والورقية التي في أيدي الأفراد ومنشآت الأعمال والتي تستخدم كوسائل دفع التي تختص (السريتي،

تحليل وقياس العلاقة بين الإيرادات النفطية والقاعدة النقدية دراسة تطبيقية على(111-77)

غزلان (2010-75) دار السك أو وزارة الخزانة بإصدارها . بالإضافة إلى الاحتياطات النقدية لدى

البنوك في صناديقها وحساباتها لدى البنك المركزي .

وعلى هذا الأساس تكون القاعدة النقدية:

$$B = R + C$$

حيث أن:

C: النقدية المتداولة خارج الجهاز المصرفي

R: إجمالي الاحتياطات المصرفية.

كما تعرف القاعدة النقدية أو الأساس النقدي على أنها الاحتياطي المصرفي والعملية التي يحتفظ

بها الجمهور غير المصرفي، وغالباً ما يطلق عليها بالنقود ذات القوة العالية لأن كل زيادة في القاعدة

النقدية تؤدي إلى زيادة وحدات في عرض النقود، وأن نسبة التغيير في العرض النقدي إلى التغيير في

الأساس النقدي يطلق عليها بالمضاعف النقدي (العصار والحلي 2010-71). وأكد سامويلسون

أن القاعدة النقدية هي ما يسمح للبنك المركزي بالتحكم في عرض النقود (ورکز على وظيفة

البنك المركزي حيث أنه بنك البنوك ووظيفته هي التحكم في القاعدة النقدية وهذا يسمح له

بالتحكم في المعروض النقدي) (الدوري والسماراني 2013-28).

4- العوامل المؤثرة في حجم القاعدة النقدية: أبرز هذه العوامل هي:

أ- صافي الأصول الخارجية:

ينعكس الفائض في ميزان المدفوعات بزيادة في الأصول الخارجية التي تحتفظ بها السلطات النقدية،

مما يؤدي إلى زيادة القاعدة النقدية. ومع ذلك، فإن هذه العلاقة المباشرة بين صافي القيمة الخارجية

تحليل وقياس العلاقة بين الإيرادات النفطية والقاعدة النقدية دراسة تطبيقية على(111-77)

والقاعدة النقدية هي علاقة شاذة في بعض الاقتصادات، لا سيما في الاقتصاد النفطي، حيث يمكن

للتغيرات في صافي القيمة الخارجية أن تحيد التأثير على القاعدة النقدية.

لذلك، هناك إمكانية لتحديد تأثير الأصول الخارجية على القاعدة النقدية. ويرجع ذلك إلى أن

الدولة لا تستطيع إنفاق هذه الإيرادات وإيداعها في حسابات السلطة النقدية، بحيث يتم خصم ودائع

الخزانة من حجم القاعدة النقدية ويتم تعويض الأصول الخارجية بزيادة ودائع الخزانة (على

2017-64-65).

ب- صافي المستحقات على الخزانة:

التغيرات في بنود صافي المستحقات المستحقة للخزانة هي نتيجة للتغيرات في الائتمان الممنوح من

السلطات للخزانة. في المقابل، في العديد من البلدان النامية، يؤثر صافي المستحقات للخزينة على

حجم القاعدة النقدية. ويرجع ذلك إلى أن بعض هذه البلدان تنفق أكثر مما تدره من إيرادات،

مما يؤدي إلى عجز في الموازنة العامة، وتعتمد السلطات النقدية على تمويل هذا العجز.

ولذلك، وببقاء العوامل الأخرى ثابتة، فإن زيادة الائتمان الذي تقدمه السلطات النقدية للخزانة

الوطنية سيؤدي إلى زيادة حجم القاعدة النقدية، مما يؤدي إلى زيادة المعروض النقدي، وبالتالي

زيادة المستوى العام للأسعار (الشمري 1999-188).

ج- صافي المستحقات على القطاعات الأخرى:

يتغير هذا البند نتيجة للتغيرات في الائتمان المقدم من السلطات النقدية إلى مؤسسات القطاع العام

وحجم ودائع هذه المؤسسات لدى السلطات النقدية. وترجع أهمية هذا البند إلى تأثيره على القاعدة

النقدية والهيكل التنظيمي للاقتصاد الوطني: فكلما كبرت قاعدة القطاع العام داخل هذا الهيكل

تحليل وقياس العلاقة بين الإيرادات النفطية والقاعدة النقدية دراسة تطبيقية على(111-77)

التنظيمي، زادت احتمالات اقتراض هذه المؤسسات العامة من السلطات النقدية، وهو ما يؤدي عادة (مع ثبات العوامل الأخرى) إلى زيادة القاعدة النقدية وبالتالي تؤدي إلى زيادة في المعروض النقدي.

د - مستحقات على البنوك التجارية :

تقوم السلطات النقدية بصفقتها مقرض الملاذ الأخير، بتقديم الائتمان إلى البنوك التجارية في شكل قروض وسلف في جميع الأوضاع المالية، ومن خلال هذه العملية يمكن للسلطات النقدية التأثير على حجم القاعدة النقدية. إذا أرادت السلطة النقدية تحفيز الاقتصاد، فإنها تقرض البنوك التجارية، مما يؤدي إلى زيادة القاعدة النقدية، وهو ما يؤدي إلى زيادة المعروض النقدي والعكس بالعكس، مع ثبات العوامل الأخرى (عبد القادر 2010-32)

هـ - صافي البنود الأخرى:

يشمل هذا البند جميع الخصوم غير المدرجة في عنصر الأساس النقدي، مثل حسابات رأس المال والاحتياطيات العامة والأصول والخصوم غير المصنفة.

و - العملة المتداولة:

العملة المتداولة: تمثل العملة المتداولة الخصوم النقدية، ولكن بما أن المكونات المتبقية في جانب الخصوم هي خصوم غير نقدية، فإن العملة المتداولة تتأثر بالأصول والخصوم غير النقدية. وهذا يعني أنه إذا انخفض جانب الخصوم غير النقدية فإن العملة المتداولة ستزيد، وإذا زاد جانب الأصول فإن العملة المتداولة ستزيد، وعلى العكس من ذلك إذا انخفض جانب الأصول فإن العملة المتداولة ستخفض (الشمري 1999-187).

5- إمكانية التحكم في القاعدة النقدية

تحليل وقياس العلاقة بين الإيرادات النفطية والقاعدة النقدية دراسة تطبيقية على(111-77)

وفيما يتعلق بالسيطرة على القاعدة النقدية، فإن التغيرات في الأصول الأجنبية والالتزامات الأجنبية، والتي هي انعكاس لوضع ميزان المدفوعات، لا يمكن عمومًا اعتبارها متغيرًا يمكن التأثير عليه أو التحكم فيه بشكل مباشر؛ ومن ثم يتم تسميتها بالمتغيرات غير المنضبطة. ويمكن للسلطات النقدية السيطرة بشكل مباشر على المتغيرات الأخرى، من بينها صافي المطالبات للحكومة والقطاع العام والبنوك التجارية والقطاعات الخاصة الأخرى. ويمكن أن يطلق على الأخير اسم "ائتمانات البنك المركزي".

ولذلك، يمكننا أن نستنتج أن القدرة على التحكم في القاعدة النقدية لأي دولة تعتمد في المقام الأول على الدرجة التي يتم بها تعويض تحركات اعتمادات البنك المركزي للمتغيرات الخاضعة للرقابة من خلال تغييرات معاكسة في المكونات غير الخاضعة للرقابة. إذا تم تعويض تحركات اعتمادات البنك المركزي إلى حد كبير، فهناك القليل من السيطرة الأساسية (66-1993 EL-DEEB).

6- العلاقة التبادلية بين الإيرادات النفطية والقاعدة النقدية

لقد اعتاد الاقتصاديون على الاهتمام بمكونات الميزانية العمومية للبنك المركزي لأن الأساس النقد (القاعدة النقدية) يساوي صافي الموجودات الأجنبية + صافي الائتمان المحلي والأخير، بالدرجة الأولى، عبارة عن حوالات الخزانة بحياسة البنك المركزي مطروحا منها الحساب الجاري للحكومة في جانب المطلوبات، إضافة على ائتمان يقدمه البنك المركزي لجهات محلية أخرى.

وفي البلدان النفطية تشكل الإيرادات النفطية نسبة كبيرة من الإيرادات العامة للدولة وهذه الإيرادات عادة تكون بالعملة الأجنبية لذلك تلجأ الحكومة إلى البنك المركزي لتحويل هذه العملة إلى العملة المحلية لتغطية نفقاتها، إذ تشكل إيرادات الموازنة من المصادر التقليدية نسبة

تحليل وقياس العلاقة بين الإيرادات النفطية والقاعدة النقدية دراسة تطبيقية على(77-111)

صغيرة جدا من مجموع الإيرادات النفطية كنمط سارت عليه اغلب البلدان النفطية من تعطيل لمصادر الإيرادات التقليدية.

كما أن حجم الإيرادات النفطية كبير مقارنة بمصادر الإيرادات الأخرى ولا يمكن للسوق النقدية أو المؤسسات الأخرى القدرة على إدارة عملية تبادل هذه العملة بالعملية المحلية لذلك تلجأ الحكومة إلى البنك المركزي ليقوم كصيرفي في عملية التبادل هذه والتي من أهم آثارها هي زيادة القاعدة النقدية وبالتالي زيادة عرض النقد لأن عملية بيع العملة المحلية عادة ما تكون أكبر من عملية الشراء مما يؤدي ذلك إلى تراكم العملة في التداول (عرض النقد في مفهومه الضيق) بشكل مستمر وقدره السلطة النقدية على تحجيم آثاره تكون محدودة جداً.

إن اقتصاد البلدان النفطية فإن صافي الموجودات الأجنبية عماد الأساس النقدي، لأن الحكومة تعتمد على النفط في تمويل أنفاقها فسوف تبادل العملة الأجنبية مع البنك المركزي للحصول على المبالغ الكافية من العملة المحلية لأنفاقها في الداخل ويزداد الإصدار النقدي تبعاً لذلك، هذه الحالة أصبحت تسمى الهيمنة النفطية المالية، أي أنها هيمنة مزدوجة من خصائص الاقتصاد النفطي ولا تتعلق بالقوانين الحاكمة لعمل وزارة المالية أو البنك المركزي، بتعبير آخر لا يمكن التأثير عليها بتشريعات ولوائح تنظيمية بل فقط عبر التغير الجذري لبنية الاقتصاد (العلي 2010-6). لذلك فإن للأنفاق الحكومي المحلي الممول من الموجودات الأجنبية المتأتية من الإيرادات الخارجية أثر واضح على القاعدة النقدية وبالتالي على عرض النقد. ذلك إن الإيرادات الحكومية المتولدة من حصيللة الصادرات قد تتحول بصورة تلقائية إلى زيادة في السيولة المحلية عندما تقوم الحكومة باستخدامها لتمويل الأنفاق المحلي. حيث يتم ذلك في صورة إصدار نقدي جديد. وهذا الإصدار للعملة من قبل

تحليل وقياس العلاقة بين الإيرادات النفطية والقاعدة النقدية دراسة تطبيقية على(77-111)

البنك المركزي ما هو في حقيقة الا تنقيد للموجودات الاجنبية. أي اصدار ما يقابلها من نقد

وطني لتلبية احتياجات الدولة المالية (الاحوال 2005 - 59)

ثانياً: - تحليل تطورات الإيرادات النفطية والقاعدة النقدية في الاقتصاد الليبي

1- تطور الإيرادات النفطية في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000-2022) م

الفترة الاولى (2000م-2010م)

ويلاحظ من خلال هذه الفترة ازدياد حجم الإيرادات النفطية لمعظم السنوات حيث ارتفعت الإيرادات من 2203.0 مليون دينار سنة 2000م إلى 6551.0 مليون دينار سنة 2002م، لترتفع إلى 48638.3 مليون دينار سنة 2007م بمعدل نمو من 63.55 % في سنة 2001 إلى 11.64% في سنة 2007م حيث حققت أعلى معدل نمو سنوي لها خلال سنة 2004م بما نسبته 412.62% وقد ساهمت في رفع القدرة الشرائية للدينار الليبي، وايضا إلى زيادة القدرة الإنتاجية والتصديرية، وارتفاع أسعار النفط عما كانت عليه في السنوات السابقة، وظلت الإيرادات النفطية في ارتفاع مستمر إلى سنة 2008م، أما سنة 2009م فقد انخفضت الإيرادات النفطية، وذلك نتيجة الازمة المالية التي حدثت في نهاية سنة 2008م، التي أثرت على أسعار النفط في السوق الدولية، أما سنة 2010م ازدادت الإيرادات النفطية لتسجل عند 55713.2 مليون دينار بمعدل نمو 57.62%، نتيجة لارتفاع الأسعار من جديد يعد ان كان معدل نموها خلال سنة 2009م ما نسبته -45.13%.

الفترة الثانية(2011م-2022م)

من خلال هذه الفترة يلاحظ انخفاض حجم الإيرادات النفطية حيث انخفض إلى 15830.1 مليون دينار سنة 2011م نتيجة لما مرت به ليبيا في تلك السنة مما تسبب في توقف الحقول النفطية

تحليل وقياس العلاقة بين الإيرادات النفطية والقاعدة النقدية دراسة تطبيقية على(111-77)

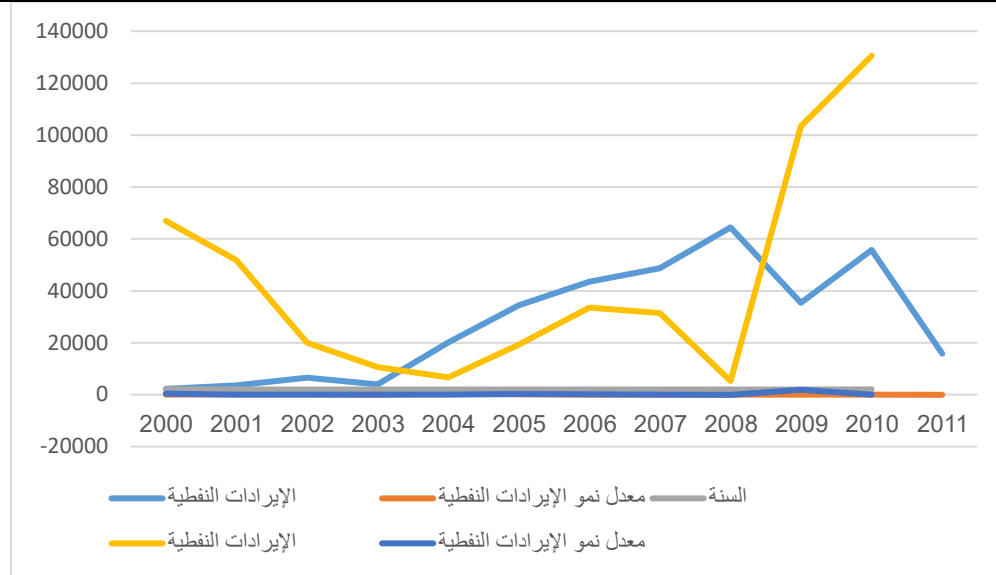
وخروج الشركات الأجنبية أدى إلى انخفاض الطاقة التصديرية والإنتاجية، أما سنتي 2012-2013م فقد تعافت القدرة الإنتاجية والتصديرية وارتفع معها الإيرادات، أما خلال السنوات 2014-2015م فقد شهدت الحقول النفطية توترات أدت على إثرها تراجع الإيرادات النفطية. ثم عادة للارتفاع خلال عامي 2017 - 2018م لتسجل ما قيمته 19209 و 33476 مليون دينار بمعدلات نمو ما نسبته 188.19% و 74.27% على التوالي أما في عامي 2019 - 2020م اخذت الإيرادات النفطية في التراجع أما في العامين الآخرين من فترة الدراسة فقد زادت الإيرادات النفطية لتسجل ما قيمته 103369 و 130535 بمعدلات نمو ما نسبته 1857.7% و 26.28% على التوالي.

جدول رقم (1) تحليل وضع الإيرادات النفطية في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2000-2022م

السنة	الإيرادات النفطية	معدل نمو الإيرادات النفطية	السنة	الإيرادات النفطية	معدل نمو الإيرادات النفطية
2000	2203	—	2012	66932	322.82
2001	3603	63.55	2013	51776	22.64-
2002	6551	81.82	2014	19997	61.38-
2003	3929	40.02-	2015	10598	47-
2004	20141	412.62	2016	6665.5	-37.1
2005	34378	70.69	2017	19209	188.19
2006	43566	26.73	2018	33476	74.27
2007	48638	11.64	2019	31395	-6.22
2008	64417	32.44	2020	5280	-83.18
2009	35347	45.13-	2021	103369	1857.7
2010	55713	57.62	2022	130535	26.28
2011	15830	71.59-			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على النشرة الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي سنوات مختلفة.

تحليل وقياس العلاقة بين الإيرادات النفطية والقاعدة النقدية دراسة تطبيقية على(77-111)



المصدر: بيانات الجدول السابق باستخدام الاكسيل

الشكل رقم (1) تطور الإيرادات النفطية في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2000-2022م

2- تطور القاعدة النقدية والعوامل المؤثرة فيها

تتمثل القاعدة النقدية في ليبيا في النقود الاحتياطية التي يستطيع المصرف المركزي عن طريقها

التحكم في سيولة المصارف التجارية وبالتالي في قدرتها على خلق الودائع النقدية وهي تشتمل على

ثلاث عناصر رئيسية هي:

- عملة خارج المصارف (النقد المتداول).

- ودائع المصارف التجارية والأهلية بأنواعها لدى المصرف المركزي (احتياطيات تلك المصارف).

- ودائع المؤسسات العامة تحت الطلب لدى المصرف المركزي.

ويتتبع تطور الثلاث عناصر السابقة مجتمعة نلاحظ تذبذب رصيد القاعدة النقدية وعدم استقراره

وذلك وفق التقسيم التالي: -

أ- رصيد القاعدة النقدية خلال الفترة (2000-2010)

فقد بدأ إجمالي هذا الرصيد في التزايد المستمر وينسب مختلفة بداية من سنة 2000 وحتى سنة 2010 حيث بلغ رصيد النقدية حوالي 22604.2 مليون دينار مقارنة بما قيمته 4391.1 مليون دينار في سنة 2000 أي بزيادة وقدرها 18213.1 مليون دينار عن هذه السنة. وتعزي هذه الزيادة الكبيرة في رصيد القاعدة النقدية إلى الإجراءات والسياسات النقدية التحفظية التي اتبعها مصرف ليبيا المركزي خلال الفترة 2000 حتى 2010 وخاصة بعد صدور قانون النقد والائتمان رقم (1) لسنة 1993م.

ب- رصيد القاعدة النقدية خلال الفترة (2011-2022)

فقد شهد ارتفاعا ملحوظا وحادا بلغ مقداره 63199.9 مليون دينار في نهاية عام 2017 5 مقارنة بما قيمته 32404.5 مليون دينار في عام 2011 أي بزيادة قدرها 32404.5 مليون دينار ويعزى هذا الارتفاع إلى السياسات النقدية التوسعية التي انتهجها مصرف ليبيا المركزي بغرض تغطية النفقات الإضافية الناجمة عن الأحداث التي مرت بها البلاد وظروف ما بعد الحرب حيث نتج عن هذه السياسة التوسعية زيادة عرض النقود أو السيولة النقدية بشكل كبير لتصل قيمة العملة خارج المصارف خلال هذه الفترة إلى حوالي 30865.2 مليون دينار في نهاية عام 2017 بعد أن كانت تقدر بحوالي 14840.1 مليون دينار فقط في نهاية عام 2011، أما خلال العامين 2018 و2019 فقد شهد رصيد القاعدة النقدية انخفاضا حيث سجل رصيدها ما قيمته 61400.3 مليون دينار و 60073.1 مليون دينار على التوالي وذلك لتراجع ودائع المؤسسات العامة والمؤسسات المالية الأخرى لدى مصرف ليبيا المركزي حيث سجل رصيدها ما قيمته 1571.5 مليون دينار و

تحليل وقياس العلاقة بين الإيرادات النفطية والقاعدة النقدية دراسة تطبيقية على(111-77)

1425.2 مليون دينار على التوالي. اما خلال العام 2020م فقد سجل رصيد القاعدة النقدية

ارتفاعا بما قيمته 66531.8 مليون دينار حيث يرجع هذه الزيادة الى تزايد قيمة العملة خارج

المصارف. اما في عام 2021م فقد سجل رصيد القاعدة النقدية انخفاضا بما قيمته 60869.2

مليون دينار وذلك لتراجع قيمة العملة خارج المصارف , اما خلال السنة الأخيرة من فارة البحث

فقد سجل رصيد القاعدة النقدية ارتفاعا بما قيمته 64450.5 مليون دينار وذلك لتزايد ودائع

المؤسسات العامة والمؤسسات المالية الاخرى لدى مصرف ليبيا المركزي كما هو موضح بالجدول

رقم (2).

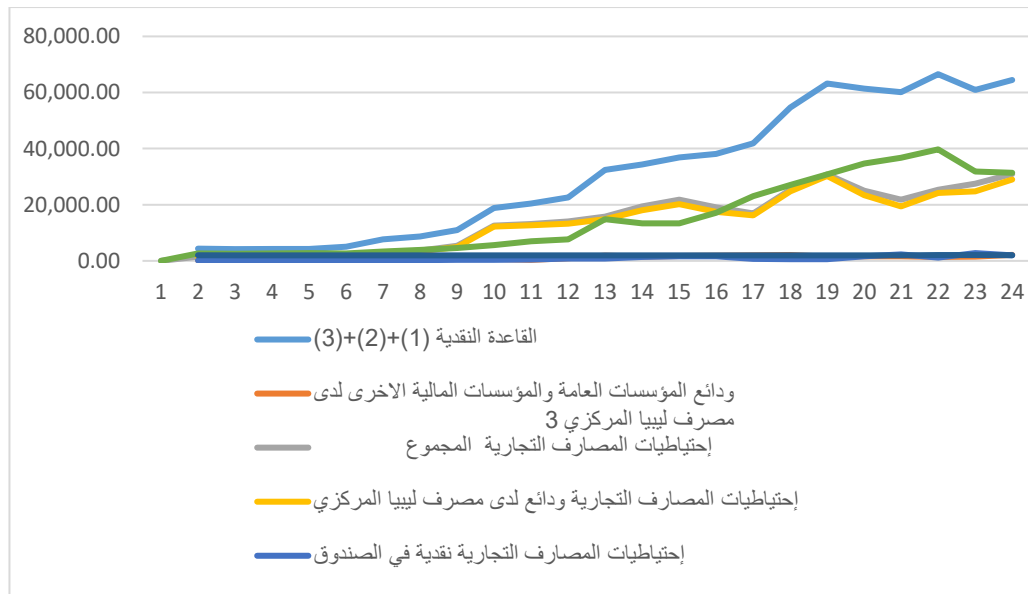
الجدول رقم (2) تطور رصيد القاعدة النقدية خلال الفترة (2000- 2022)

السنة	عملة خارج المصارف	احتياطيات المصارف التجارية			ودائع المؤسسات العامة والمؤسسات المالية الاخرى لدى مصرف ليبيا المركزي	القاعدة النقدية (1)+(2)+(3)
		نقدية في الصندوق	ودائع لدى مصرف ليبيا المركزي	المجموع		
1	2	3	4	5	6	7
2000	2,699.20	127.3	1,326.70	1,454.00	237.9	4,391.10
2001	2,559.60	130.8	1,042.70	1,173.50	454.2	4,187.30
2002	2,613.90	137.6	906.7	1,044.30	598.4	4,256.60
2003	2,763.50	119.6	914	1,033.60	459.2	4,256.30
2004	2,612.70	181.6	1,510.40	1,692.00	784.6	5,089.30
2005	3,310.60	173	2,745.60	2,918.60	1,441.60	7,670.80
2006	3,932.90	201.2	3,487.30	3,688.50	1,109.40	8,730.80
2007	4,581.20	370.9	4,963.60	5,334.50	1,071.40	10,987.10
2008	5,608.30	374.4	12,239.90	12,614.30	659	18,881.60
2009	6,962.90	512	12,670.00	13,182.00	317.9	20,462.80
2010	7,609.00	847.1	13,228.40	14,075.50	919.7	22,604.20
2011	14,840.10	864.6	14,890.80	15,755.40	1,809.00	32,404.50
2012	13,391.10	1,433.30	17,990.50	19,423.80	1,486.00	34,300.90

تحليل وقياس العلاقة بين الإيرادات النفطية والقاعدة النقدية دراسة تطبيقية على(77-111)

36,886.50	1,678.60	21,788.00	20,165.40	1,622.60	13,419.90	2013
38,130.30	1,832.90	19,122.50	17,502.60	1,619.90	17,174.90	2014
41,926.20	1,990.10	16,928.80	16,185.20	743.6	23,007.30	2015
54,597.60	2,120.20	25,374.20	24,779.50	594.7	27,103.20	2016
63,199.90	1,529.10	30,805.60	30,267.80	537.8	30,865.20	2017
61,400.30	1,638.50	25,029.20	23,455.60	1,573.60	34,732.60	2018
60,073.10	1,571.50	21,809.80	19,454.70	2,355.10	36,691.80	2019
66,531.80	1,425.20	25,374.60	24,245.70	1,128.90	39,732.00	2020
60,869.20	1,534.50	27,534.90	24,759.80	2,775.10	31,799.80	2021
64,450.50	2,134.00	30,963.10	28,949.90	2,013.20	31,353.40	2022

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على النشرة الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي سنوات مختلفة.



المصدر: بيانات الجدول السابق باستخدام الأكسيل

الشكل رقم (2) تطور رصيد القاعدة النقدية خلال الفترة (2000-2022)

3- تحليل العوامل المؤثرة في القاعدة النقدية في ليبيا خلال الفترة (2000-2022).

يتضح حدوث تغير إيجابي في صافي الأصول الأجنبية للمصرف المركزي والتي ساهمت بشكل كبير

في نمو القاعدة النقدية حيث ارتفعت قيمة هذا البند من 7781.5 مليون دينار في سنة 2000م

تحليل وقياس العلاقة بين الإيرادات النفطية والقاعدة النقدية دراسة تطبيقية على(111-77)

لتبلغ ما قيمته 155781.6 مليون دينار في نهاية سنة 2012 أي بزيادة قدرها 148000.1 مليون دينار وقد كان لهذا التغير أثر توسعي على القاعدة النقدية. ورغم ذلك لم تحقق القاعدة النقدية من الناحية الفعلية نموا كبيرا ولعل ذلك يعود إلى أن معظم هذه الزيادة في صافي الأصول الأجنبية والتي حدثت كانت ناتجة عن إيرادات نفطية انعكست في شكل زيادة في حسابات الخزنة العامة مما أدى إلى تعقيم أثر الزيادة في صافي الأصول الأجنبية على القاعدة النقدية.

وخلال الفترة (2013-2020) فقد شهدت قيمة هذا البند انخفاضا متذبذب حيث بلغت قيمته 99758.7 مليون دينار في عام 2020 بعد أن سجل هذا البند ما قيمته 150927.5 مليون دينار في عام 2013، أما في العامين الآخرين من فترة الدراسة فقد شهدت قيمة صافي الأصول الأجنبية للمصرف المركزي ارتفاعا بما قيمته 336085.2 مليون دينار و 375520.8 مليون دينار على التوالي.

أما صافي الاستحقاقات على الخزنة خلال الفترة الدراسة فقد شهدت انخفاضا وقد استمر هذا الانخفاض السالب في قيمة صافي تلك الاستحقاقات على الخزنة طول فترة الدراسة حيث بلغت قيمة صافي تلك الاستحقاقات على الخزنة انخفاض من -2449.6 مليون دينار في سنة 2000 ليصل إلى -134649.5 مليون دينار بالسالب في نهاية سنة 2022.

وفيما يتعلق بقيمة الاستحقاقات على قطاعات أخرى فقد ساهمت أيضاً بنسبة كبيرة في نمو رصيد القاعدة النقدية خلال الفترة (2000-2010) إذ كان لها أثراً توسعياً حيث كانت قيمة تلك الاستحقاقات 655.7 مليون دينار في سنة 2000 ثم ازدادت حتى بلغت في نهاية سنة 2010 ما قيمته 1053.1 مليون دينار.

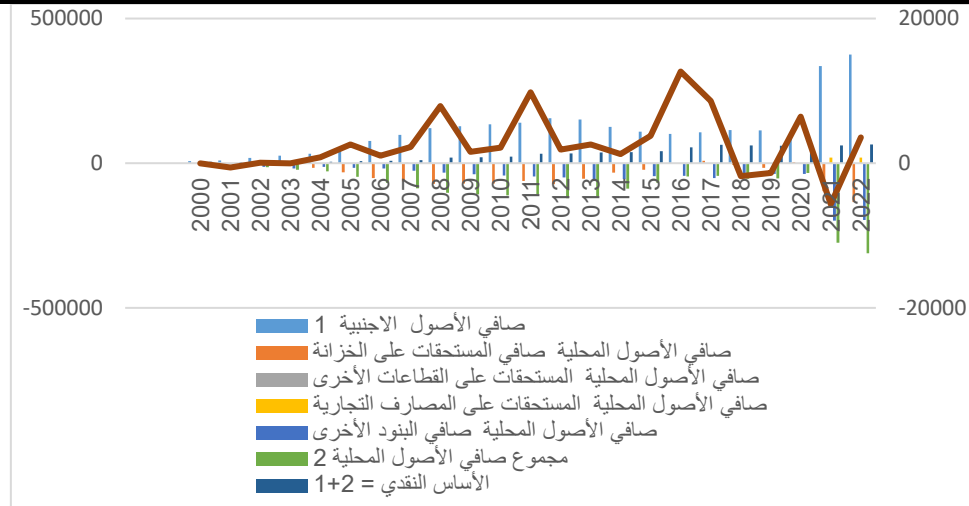
تحليل وقياس العلاقة بين الإيرادات النفطية والقاعدة النقدية دراسة تطبيقية على(111-77)

الجدول رقم (3) تطور العوامل المؤثرة في القاعدة النقدية في ليبيا خلال الفترة (2000-2022)

السنوات	صافي الأصول الأجنبية	صافي الأصول المحلية				مجموع صافي الأصول المحلية	الأساس النقدي	التغير في الأساس النقدي
		صافي المستحقات على الخزانة	صافي المستحقات على القطاعات الأخرى	المستحقات على المصارف التجارية	صافي البنود الأخرى			
	1					2	= 2+1	
2000	7781.5	-2449.6	655.7	115.5	-1316.8	-2995.2	4786.3	—
2001	9851.1	-962.4	256.6	86.6	-5044.6	-5663.8	4187.3	-599
2002	18553	-2864.8	872.8	57.8	-12362	-14296	4256.6	69.3
2003	26573	-5258.8	1287.4	28.9	-18374	-22317	4256.3	-0.3
2004	33066	-15654	209.4	1	-12533	-27977	5089.3	833
2005	54448	-31395	926.8	1.8	-16310	-46777	7670.8	2581.5
2006	77241	-51455	1027.4	61.5	-18144	-68510	8730.8	1060
2007	98305	-62973	1294.9	52.9	-25693	-87318	10987	2256.3
2008	121257	-71185	902.7	52.2	-32146	-102376	18882	7894.5
2009	128192	-70702	515.1	51.9	-37593	-107729	20463	1581.2
2010	134163	-70410	1053.1	0	-42202	-111559	22604	2141.4
2011	139448	-61480	0	0	-45564	-107044	32405	9800.3
2012	155782	-72612	0	0	-48869	-121481	34301	1896.4
2013	150928	-53248	0	0	-60793	-114041	36887	2585.6
2014	125599	-32504	0	0	-54965	-87468	38130	1243.8
2015	109414	-23013	0	0	-44475	-67488	41926	3795.9
2016	100877	-2980.4	0	0	-43299	-46279	54598	12671
2017	106355	7844.4	0	0	-51000	-43155	63200	8602.3
2018	114927	-5550.9	0	0	-47976	-53526	61400	-1800
2019	112977	-15613	0	0	-37291	-52904	60073	-1327
2020	99759	3754	0	0	-36981	-33227	66532	6458.7
2021	336085	-96380	0	19851	-198687	-275216	60869	-5663
2022	375521	-134650	0	19851	-196272	-311070	64451	3581.3

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على النشرة الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي سنوات مختلفة.

تحليل وقياس العلاقة بين الإيرادات النفطية والقاعدة النقدية دراسة تطبيقية على(111-77)



المصدر: بيانات الجدول السابق باستخدام الاكسيل

الشكل رقم (3) تطور العوامل المؤثرة في القاعدة النقدية في ليبيا خلال الفترة (2000-2022)

ثالثاً: - قياس العلاقة بين الإيرادات النفطية والقاعدة النقدية :

وصف وتقدير النموذج القياسي

يمكن وصف النموذج القياسي في العلاقة بين القاعدة النقدية كمتغير تابع، والإيرادات النفطية

كمتغير مستقل، ويمكن وضع العلاقة كما في الدالة التالية :

$$M0 = \alpha + \beta \text{ OILREV} + ut$$

حيث أن:

$M0$: - القاعدة النقدية

OILREV : - الإيرادات النفطية

(α, β) : - ثوابت النموذج

Ut : - حد الخطأ

تحليل وقياس العلاقة بين الإيرادات النفطية والقاعدة النقدية دراسة تطبيقية على(111-77)

اختبار استقرار السلاسل الزمنية Unite root test

سيتم اختبار استقرار السلاسل الزمنية باستخدام اختبار (ديكي – فولر) المعدل (ADF) واختبار (فيليبس – بيرون) (PP) لبيان ما إذا كانت السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة مستقرة أم لا.

وباستخدام البرنامج، يبين الجدولين رقم (3,4) نتائج هذا الاختبار لمتغيرات الدراسة على النحو الآتي:

جدول رقم (3) نتائج إستقرارية متغيرات الدراسة للفترة (2000-2022) باستخدام اختبار

ديكي فولر (ADF) Augmented Dickey – Fuller

المتغير	المستوى			الفرق الأول			مستوى استقراريه السلسلة
	Prob %5			Prob %5			
	INT	INT + T	Non	INT	INT + T	Non	
OILREV	0.5409	0.6556	0.6107	0.0003	0.0016	0.0000	عند الفرق الأول
M0	0.9477	0.3202	0.9922	0.0033	0.0175	0.0034	عند الفرق الأول

المصدر: إعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eview.10)

جدول رقم (4) نتائج إستقرارية متغيرات الدراسة للفترة (2000-2022) باستخدام اختبار

Philips – Perron Test (PP)

المتغير	المستوى			الفرق الأول			مستوى استقراريته السلسلة
	Prob %5			Prob %5			
	INT	INT + T	Non	INT	INT + T	Non	
OILREV	0.5409	0.6556	0.6939	0.0003	0.0016	0.0000	عند الفرق الأول
M0	0.9508	0.3202	0.9922	0.0033	0.0179	0.0034	عند الفرق الأول

المصدر: إعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eview.10)

تحليل وقياس العلاقة بين الإيرادات النفطية والقاعدة النقدية دراسة تطبيقية على(111-77)

يتضح من خلال الجدول رقم (3) أن النتائج المتحصل عليها من اختبار (ديكي - فولر) المعدل (ADF) أن المتغيرين (M0)، (OILREV) غير ساكنين عند مستوياتها الأصلية، وبعد إدخال الفروق لهذا المتغيرات أصبحت ساكنة عند الفرق الأول (1st Difference)، وكذلك بالنسبة لاختبار (فيليبس - بيرون) (PP) كما هو مبين بالجدول رقم (4) أن المتغيرين (M0)، (OILREV) غير ساكنين عند مستوياتها الأصلية، وبعد إدخال الفروق لهذه المتغيرات أصبحت ساكنة عند الفرق الأول (1st Difference).

تطبيق خطوات نموذج ARDL

ننتقل إلى تطبيق خطوات نموذج ARDL لمتغيرات الدراسة وذلك بالاعتماد على برنامج 10 .

Eviews

تحديد فترات أو فجوات التباطؤ الزمني من أجل تحديد العدد الأمثل لفترات الإبطاء الزمني

المناسبة، نستخدم مجموعة من المعايير

- معيار المعلومات لـ (AIC) Akaike Information Criterion

- معيار المعلومات لـ (SC) Information Schwarz

- معيار المعلومات لـ (HQIC) Hannan & Quinn Information Criterion .

جدول رقم (5) تحديد العدد الأمثل لفترات الإبطاء

VAR Lag Order Selection Criteria

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-440.0188	NA	5.52e+17	46.52830	46.62771	46.54512
1	-404.5015	59.81861	2.01e+16	43.21069	43.50893	43.26116
2	-404.2317	0.397705	3.04e+16	43.60333	44.10041	43.68746
3	-399.7344	5.680822	3.02e+16	43.55098	44.24689	43.66876
4	-386.803	13.61199*	1.29e+16*	42.61084*	43.50557*	42.76226*

المصدر: إعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eview.10)

من خلال نتائج الجدول رقم (5) يتضح لنا ان التباطؤ الرابع هو التباطؤ الأنسب لبيانات

الدراسة الحالية خلال الفترة من 2000 الي 2022 م.

التقدير والنتائج

تقدير العلاقة بين الإيرادات النفطية على التضخم:

اختبارات كفاءة النموذج:

الاختبارات الخاصة بسلسلة البواقي:

وبالنظر الى النتائج الخاصة باختبارات سلسلة البواقي للنموذج المقدر والواردة بالجدول رقم (6)

يتضح:

- أن هذه السلسلة تتبع التوزيع الطبيعي، وذلك اعتمادا على قيمة إحصاء اختبار

تحليل وقياس العلاقة بين الإيرادات النفطية والقاعدة النقدية دراسة تطبيقية على(111-77)

Jarque Bera Normality test البالغة (1.640161) وهي أكبر من جميع مستويات

المعنوية المعتبرة إحصائيا 10% 5% 1% وهو ما يدعوا الى قبول الفرض العدمي والقاضي بأن

هذه السلسلة تتبع التوزيع الطبيعي.

• عدم معاناة هذه السلسلة من مشكلة الارتباط الذاتي Serial correlataion وذلك من عدم

معنوية إحصاء اختبار (Breusch –Godfrey Serial correlataion) فهي غير معنوية عند

جميع مستويات المعنوية المعتبرة إحصائيا. وهو ما يدعوا الى قبول الفرض العدمي والقاضي بأن

هذه السلسلة لا تعاني من مشكلة الارتباط المتسلسل.

• عدم معاناة هذه السلسلة من مشكلة عدم التجانس Heteroskedaticity أو عدم تجانس

التباين الشرطي ARCH effect وذلك لعدم معنوية إحصاءاتي اختباري Breusch pagan

Godfrey test واختبار ARCH وعند جميع مستويات المعنوية المعتبرة.

جدول رقم (6) اختبارات سلسلة البواقي Residuals

TEST	Statistic	Value
Prob		
Brusch-Godfery serial correlation LM test		
Null hypothesis :No serial correlation at up to 4 lags		
F- Statistic	0.618156	0.6661
Obs ² R-Square	5.544902	0.2358
Normality test (Jarque Bera)	1.640161	0.440396
Null hypothesis:Residual are Normally Distributed		
Heteroscedasticity	Breusch-Pagan-Godfrey Test	
Null hypothesis,Homoskedasticity	F- Statistic	0.283812
	Obs ² R-Squared	3.515708
		0.8980

تحليل وقياس العلاقة بين الإيرادات النفطية والقاعدة النقدية دراسة تطبيقية على(111-77)

	Scaled explained SS	1.104038	0.9975
	ARCH test		
	F-Statistic	0.439112	0.7779
	Obs ² R-Squared	2.241044	0.6915

المصدر: إعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eview.10)

اختبار أخطاء التوصيف للنموذج:

اختبار Ramsey Reset test تم الاعتماد على هذا الاختبار الذي تحدد نتائجه مدى ملائمة أو تصميم النموذج من حيث نوع الشكل الدالي لهذا النموذج وحيث أن نتائجه تشير إلى أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ملائمة الشكل الدالي، وبذلك فإن النموذج يعد صحيح، وذلك بدلالة قيمة F التي بلغت قيمتها (1.880862) عند مستوى معنوية أكبر من 5% والبالغ (0.2331) وبهذا نرفض فرض عدم القضي بعدم ملائمة النموذج من حيث الشكل الدالي، ونقبل الفرض البديل القضي بسلامة وصحة النموذج.

جدول رقم (7) اختبار أخطاء التوصيف للنموذج Ramsey RESET Test

	Value	df	Probability
F-statistic	1.880862	(4, 6)	0.2331

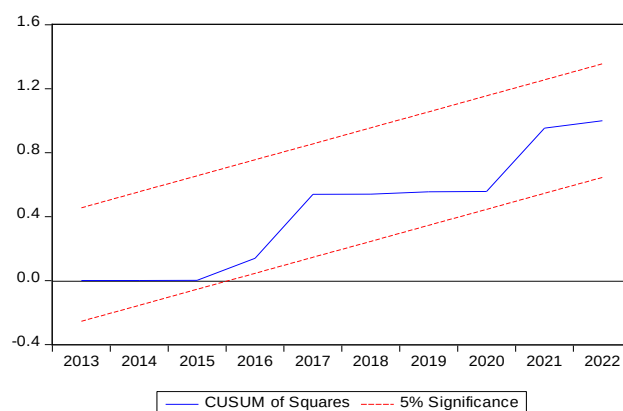
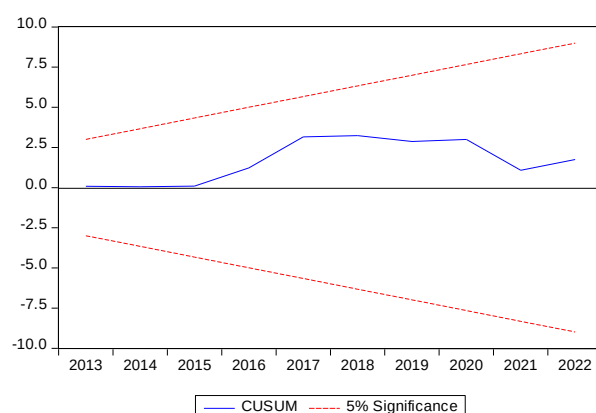
المصدر: إعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eview.10)

الاختبارات الخاصة باستقرار هيكل النموذج: Stability of the model

من خلال فحص الشكل رقم (3) وملحتوى على إحصائية CUSUM التي تعبر عن مدى الاستقرار الهيكلي للنموذج على مستوى الحد الثابت والإحصائية CUSUM of Squares والتي تعبر عن مدى الاستقرار الهيكلي للنموذج على مستوى التباين.

يتبين من أن الخطوط الممثلة للإحصائيتين تقع جميعها في الحدود الحرجة عند مستوى 5%

وهو ما يؤكد استقرار معلمات النموذج خلال الاختبارات المتكررة.



الشكل رقم (3) اختبار استقرار هيكل النموذج وفقاً لإحصاءاتي CUSUM of Squares –

CUSUM

تحليل وقياس العلاقة بين الإيرادات النفطية والقاعدة النقدية دراسة تطبيقية على(111-77)

التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود

التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود:

تشير النتيجة الوارد بالجدول رقم (8) والخاص باختبار التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة الى وجود ارتباط بعلاقة توازنه ذات الأجل الطويل (علاقة تكامل مشترك) وهذه العلاقة ذات اتجاه من المتغيرات المستقلة الى المتغير التابع ، وهو ما تدل عليه إحصائية الاختبار ذات القيمة (7.283854) حيث إنها أكبر من الحد الأعلى للاختبار (1)1 وعند مستويات المعنوية 10% و5% و2.5% و1% . وهو ما يتيح لنا رفض فرض العدم القائل بعدم وجود علاقة ارتباط توازنه طويلة الأجل بين المتغيرين ونقبل الفرض البديل القاضي بوجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين المتغيرين.

جدول رقم (8) اختبار التكامل المشترك بين متغيرات

Test Statistic	Value	K
F-statistic	7.283854	1
Significance	1(0)	1(1)
10%	3.02	3.51
5%	3.62	4.16
2.5%	4.18	4.79
1%	4.94	5.58

المصدر: إعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eview.10)

تحليل وقياس العلاقة بين الإيرادات النفطية والقاعدة النقدية دراسة تطبيقية على(111-77)

تقدير العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج:

وبما أن المتغير التابع لا يرتبط بعلاقة توازنه طويلة الأجل بالمتغير المستقل ، وبذلك تشير النتائج الواردة بالجدول رقم (9) والخاصة بتقدير هذه العلاقة بان المتغير المستقل الإيرادات النفطية OILREV يرتبط بعلاقة موجبة معنوية عند جميع مستويات المعنوية المعتبرة إحصائياً مع المتغير التابع القاعدة النقدية M0 ويتوافق ذلك مع النظرية الاقتصادية، حيث تبين المعلمة الممثلة للمرونة الجزئية للإيرادات النفطية اتجاه القاعدة النقدية أن الزيادة في الإيرادات النفطية بما نسبته 1 % ستؤدي الى زيادة معدل التضخم بما نسبته 2.3 % تقريباً.

جدول رقم (9) نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
OILREV	2.291866	4.530362	0.50589	0.6239
C	209639.5	321543.1	0.651979	0.5291

المصدر: إعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eview.10)

تحليل ديناميكيات الأجل القصير باستخدام نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد:

تشير نتائج اختبار تصحيح الخطأ غير المقيد UECM والواردة بالجدول رقم (10) الى ان حد تصحيح الخطأ Error correction سالباً ومعنوياً عند جميع مستويات المعنوية المعتبرة إحصائياً وهو ما يفي بالشرط الأساس في النموذج لتصوير ديناميكيات الجدل القصير فقد بلغت قيمة معلمة تصحيح الخطأ $CoinEq(-1)$ ما قيمته (-0.023264) وهو ما يعنى ان تقريباً 23 % من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في وحدة الزمن سنة بالنسبة لهذه الدراسة اعتباراً لاعتمادنا

تحليل وقياس العلاقة بين الإيرادات النفطية والقاعدة النقدية دراسة تطبيقية على(111-77)

السلاسل الزمنية السنوية ، وهو ما يعنى ان العودة الى التوازن ممكنة في ظرف ربع عام تقريبا،

واعتبارا لمعنوية المتغير المستقل فهذا يدل على قوة إمكانية الاستفادة من هذا النموذج في تقدير

العلاقة قصيرة الأجل بين المتغير التابع والمتغير المستقل.

جدول رقم (10) تحليل ديناميكيات الأجل القصير باستخدام نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(M0(-1))	-0.17155	0.223539	-0.76743	0.4606
D(M0(-2))	-0.382495	0.193369	-1.978064	0.0761
D(OILREV)	-0.064021	0.022828	-2.804546	0.0186
D(OILREV(-1))	-0.081443	0.037206	-2.188958	0.0534
D(OILREV(-2))	-0.178238	0.045884	-3.884503	0.003
D(OILREV(-3))	-0.11242	0.044947	-2.501186	0.0314
CointEq(-1)*	-0.023264	0.004543	-5.12073	0.0005

المصدر: إعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eview.10)

رابعاً: - النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج: -

1- أظهرت نتائج اختبارات جذر الوحدة أن السلاسل الزمنية باستخدام اختبار كل

من (ديكي - فولر) المعدل (ADF) و(فيليبس - بيرون) (PP) أن المتغيرين (M0)،

(OILREV) غير ساكنين عند مستوياتها الأصلية، وبعد إدخال الفروق لهذا المتغيرات

أصبحت ساكنة عند الفرق الأول (1st Difference)، وكذلك بالنسبة لاختبار

تحليل وقياس العلاقة بين الإيرادات النفطية والقاعدة النقدية دراسة تطبيقية على(111-77)

(فيليبس - بيرون) (PP) كما هو مبين بالجدول رقم (4) أن المتغيرين (INFO)،

(OILREV) غير ساكنين عند مستوياتها الأصلية، وبعد إدخال الفروق لهذه المتغيرات

أصبحت ساكنة عند الفرق الأول (1st Difference).

2- تشير النتيجة والخاصة باختبار التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة الى وجود ارتباط بعلاقة

توازنيه ذات الأجل الطويل (علاقة تكامل مشترك) وهذه العلاقة ذات اتجاه من المتغيرات المستقلة

الى المتغير التابع، وهو ما تدل عليه إحصائية الاختبار ذات القيمة (7.283854) حيث إنها أكبر

من الحد الأعلى للاختبار (1) وعند مستويات المعنوية 10% و5% و2.5% و1% . وهو ما

يتيح لنا رفض فرض العدم القائل بعدم وجود علاقة ارتباط توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين

ونقبل الفرض البديل القاضي بوجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغيرين.

3- تشير النتائج الخاصة بتقدير العلاقة بان المتغير المستقل الإيرادات النفطية OILREV يرتبط

بعلاقة موجبة معنوية عند جميع مستويات المعنوية المعتبرة إحصائيا مع المتغير التابع القاعدة

النقدية M_0 ويتوافق ذلك مع النظرية الاقتصادية، حيث تبين المعلمة الممثلة للمرونة الجزئية

للإيرادات النفطية اتجاه القاعدة النقدية أن الزيادة في الإيرادات النفطية بما نسبته 1% ستؤدي الى

زيادة معدل التضخم بما نسبته 2.3% تقريبا.

4- تشير نتائج اختبار تصحيح الخطأ غير المقيد UECM الى ان حد تصحيح الخطأ سالباً ومعنوياً

عند جميع مستويات المعنوية المعتبرة إحصائيا وهو ما يفي بالشرط الأساس في النموذج لتصوير

ديناميكيات الجبل القصير فقد بلغت قيمة معلمة تصحيح الخطأ $CoinEq(-1)$ ما قيمته (-)

0.023264 وهو ما يعنى ان تقريبا 23% من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في وحدة

تحليل وقياس العلاقة بين الإيرادات النفطية والقاعدة النقدية دراسة تطبيقية على(77-111)

الزمن سنة بالنسبة لهذه الدراسة اعتبارا لاعتمادنا السلاسل الزمنية السنوية ، وهو ما يعنى ان العودة الى التوازن ممكنة في ظرف ربع عام تقريبا، واعتبارا لمعنوية المتغير المستقل فهذا يدل على قوة إمكانية الاستفادة من هذا النموذج في تقدير العلاقة قصيرة الأجل بين المتغير التابع والمتغير المستقل.

ثانيا: التوصيات: -

1. العمل على تقليل الاعتماد على تغطية النفقات من الإيرادات النفطية من خلال إيجاد قنوات تمويلية أخرى كزيادة الإيرادات الضريبية والاهتمام بالإيرادات السياحية وزيادة الاهتمام بإقامة المشاريع الصناعية وكذلك الزراعية.
2. يجب ان يتم التحكم بالقاعدة النقدية وعناصرها بطريقة لا تؤثر على توليد ضغوط تضخمية أو انكماشية في الاقتصاد الليبي، وأن يكون نمو عرض النقد بشكل يلبي حاجات توسع الاقتصاد الليبي لا لأسباب غير اقتصادية.
3. المحافظة على استقلالية السياسة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي مع تركيز الاهتمام على إدارة الاحتياطيات الدولية بشكل كفوء من ناحية، واستخدامه في اوقات الأزمات المالية بشكل مناسب.
4. يجب ان يكون هناك تكامل وتناسق بين السياسة المالية (ممثلة بوزارة المالية) والسياسة النقدية (ممثلة بالبنك المركزي) دون التقاطع بينهما.

قائمة المراجع

1. احمد إبريهي العلي، التضخم والسياسة النقدية، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، مجلد 8 عدد 24، (2010).
2. السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر، عمان، الأردن، 2010.
3. السيد محمد أحمد السريتي، محمد عزت محمد غزلان (2010)، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع.
4. جميل، كيلان احمد، وبختيار صابر محمد، أثر تقلبات العوائد النفطية على معدلات التضخم في العراق دراسة قياسية للمدة (1990-2019)، مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية، المجلد 3 ، العدد 57، العراق، 2022.
5. خليل محمود حميد و ابراهيم عزالدين خليل، 2018، العلاقة بين الايرادات النفطية والموازنة العامة الاتحادية العراقية للمدة (2004-2016)، مجلة تكريت، المجلد 4 ، العدد 44 ، العراق 2018.
6. داود، تغريد داود سلمان، أثر الايرادات النفطية في تنمية الاقتصاد العراقي، مجلة جامعة بابل، مجلد 2 ، العدد 23 ، العراق 2016.
7. رشاد العصار، رياض الحلبي، النقود والبنوك، دار الصفاء، عمان، الأردن، 2010.
8. زكريا الدوري، يسرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية 2013.
9. عاتق سالم جابر الاحوال، السياسة المالية: فاعليتها واثارها النقدية في الاقتصاد اليمني، للمدة 1990-2002، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، (2005).

تحليل وقياس العلاقة بين الإيرادات النفطية والقاعدة النقدية دراسة تطبيقية على(111-77)

10. ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران للنشر والتوزيع عمان،

1999.

11. أحمد إبراهيم علي، مالية البنك المركزي والاحتياطيات الدولية، مجلة الدراسات النقدية والمالية،

البنك المركزي العراقي، عدد خاص، كانون الأول / 2017.

12. مصرف ليبيا المركزي؛ النشرة الاقتصادية اعداد مختلفة.

13. Assam aljebory, Hassam Abas Ali, Hider Ali A. Hider Ali AlDulaimi, Hassam Abas Ali, (2021), Econometric Analysis of Oil Revenue Effect on Foreign Reserves of the Iraqi Economy 2003-2018, Academy of Entrepreneurship Journal, (Vol)27, 1528-2686.

14. Samir M. El-Deeb (1993) the Determining of the Monetary Base in Developing Countries, submitted to the Graduate School of Oklahoma State University in partial fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy.